أصدرت بياناً للتعقيب على مشروع الميزانية العامة 2021/2020

«الجمعية الاقتصادية»: الحكومة لا تملك برنامجاً للإصلاح.. وما يطرح ارتجال!

العجز المتكرر ليس بسبب الرواتب والدعوم.. بل لضعف الإدارة الاقتصادية

أي فوائض بالميزانية ستتحول إلى عجز.. حال استمرار سياسة الإنفاق الحالية

قالت الجمعية الاقتصادية الكويتية في بيان لها حول مشروع قانون الميزانية العامة الجديدة 2021/2020 إن وزارة المالية عرضت مؤخرا الملامح الرئيسية لمشروع الميزانية الجديدة، والذي تضمن عجزا تقديريا بنحو 7,7 مليارات دينار قبل استقطاع مخصصات الأجيال القادمة، ونحو 9,2 مليارات دينار بعد الاستقطاع.

وأضاف البيان انه في سياق الحلول المقترحة لهذا العجز أشارت وزيرة المالية مريم العقيل إلى ضرورة إعادة النظر في رواتب موظفي القطاع الحكومي، وقد أثار تصريحها هذا ردود فعل ساخطة من جانب عدد من النواب وكتاب الأعمدة الصحافية ووسائل التواصل الاجتماعي، وشرائح مجتمعية كثيرة، ثم أعقب ذلك تراجع العقيل عن مضمون هذا التصريح، بل وتأكيدها عدم وجود نية لدى الحكومة للمساس بالدعوم، وان ما قصدته بالنظر في الرواتب إنما يتعلق بالبديل الاستراتيجي الذي سيترتب على تطبيقه زيادة رواتب موظفين في القطاع الحكومي بنحو 30٪.

وتابع: رافق تراجع الوزيرة عن تصريحاتها، قيامها بإطلاق وعود لا تتطابق مع برنامج العمل الحكومي الذي نص على ضبط الانفاق الجاري، وذلك بالحد من التوسع في المصروفات، وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، حيث تدل هذه التصريحات المتعارضة على أن الحكومة لا تملك برنامجا حقيقيا وشفافا للإصلاح المالي، وان المسؤولين الحكوميين، وعلى أعلى المستويات، مازالوا يطرحون حلولا ارتجالية غير واقعية وغير مدروسة.

العجز بالميزانية

وأشارت الجمعية في بيانها إلى ان العجز التقديري المعلن في برنامج العمل الحكومي ما هو إلا محصلة طبيعية لتجاوز حجم الإنفاق العام التقديري وهو 22,5 مليار دينار لحجم الإيرادات العامة التقديرية وهي 14,8 مليار دينار، وقد ساد لغط كبير كما هي العادة بعد كل إعلان عن عجز تقديري في مشروع جديد للميزانية العامة، حيث جادل البعض بعدم وجود عجز فعلي في الميزانية العامة في حالة إضافة عوائد الصندوق السياديين (الاحتياطي العام وصندوق الأجيال القادمة) إلى الإيرادات.

علما أن صندوق النقد الدولي كان قد قدر فائض الحساب الختامي للسنة المالية السابقة بعد إضافة تلك العوائد بنحو 5,3 مليارات دينار، ولا بد من التأكيد في هذا الصدد أن هذا الفائض سيتحول إلى عجز فعلي خلال سنوات قليلة قادمة في حالة استمرار الإدارة المالية للدولة على نفس نهجها الحالي في الإنفاق العام.

السحب من الاحتياطي

وأوضح البيان أن الدولة تلجأ إلى تغطية العجز الفعلي للميزانية من السحب من صندوق الاحتياطي العام، كما هو الحال في السنوات الخمس الأخيرة، بينما يحظر القانون على الدولة إضافة عوائد صندوق الأجيال القادمة وهو الصندوق السيادي الأكبر إلى الإيرادات العامة أو استخدام هذه العوائد في تمويل العجز، حيث نص المرسوم بقانون رقم 106 لسنة 1976 بشأن إنشاء احتياطي الأجيال القادمة على إضافة عوائد استثماراته إلى رصيده، إذ ان الهدف من إنشاء الصندوق تأمين مستقبل الأجيال القادمة.

وتؤكد الجمعية الاقتصادية أن الأسباب الرئيسية وراء هذا العجز المتكرر في الميزانية العامة للكويت لا تكمن في تضخم فاتورة الرواتب، ولا في الانفاق المتزايد على الدعوم، بل نتيجة حتمية لضعف الادارة الاقتصادية الحكومية التي عجزت على مدى سنوات طويلة من عمر النفط عن معالجة الخلل الهيكلي المتمثل في اعتماد الاقتصاد الكويتي على مورد وحيد للدخل، والتي عجزت عن تفعيل خطط جادة للتنويع الاقتصادي، وعن تنمية مصادر إيرادات إضافية، وعن سن تشريعات محفزة ومشجعة للاستثمار، وعن تبني سياسات دعم المنتجين الأكفاء ومحاسبة المقصرين.

كما أن عجز الميزانية ناتج عن الخروج الخاطئ في إعداد تقديراتها إذ تترك الإدارة المالية للجهات الحكومية تقدير احتياجاتها من النفقات وفق نص المادة 5 من القانون رقم 31 لسنة 1978 بشأن قواعد إعداد الميزانيات العامة، بينما تتجاهل نص المادة 2 من نفس القانون التي تشترط مراعاة الميزانية لمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

برنامج الإصلاح

وتعرب الجمعية الاقتصادية عن قلقها البالغ من اللجوء مجددا إلى الدين العام الخارجي بوصفه ملاذا سهلا في ظل الملاءة المالية العالية التي تتمتع بها الكويت، إذ ان من شأن مثل هذا التوجه أن يزيد من تقاعس الإدارة العامة عن السير باتجاه إصلاح اقتصادي حقيقي ينقذ الكويت من مأزق اعتماد مستقبلها على أسواق النفط الدولية المتقلبة وغير المضمونة في الأمد البعيد.

وتجدد الجمعية الاقتصادية عبر هذا البيان دعوتها إلى الحكومة، قبل فوات الأوان، للالتزام ببرنامج إصلاح مالي واقتصادي حقيقي يرتكز بشكل رئيسي على الإصلاح الإداري والمؤسسي، وزيادة حجم الانفاق الاستثماري، وإطلاق الحوافز الكفيلة بتفعيل دور القطاع الخاص من خلال تبني سياسة استثمار وطنية للمساهمة في خلق اقتصاد متنوع ومستدام والحرص على عدم المساس بمكتسبات ورفاهية الأسر الكويتية.

استمرار الهدر.. وعجز الحكومة عن التصدي للفساد

أشار بيان الجمعية الاقتصادية إلى ان عجز الميزانية ناتج عن استمرار الهدر في الانفاق العام خصوصا في المشاريع الكبرى وعقود الصيانة والأوامر التغييرية ومخصصات اللجان الصورية وحسابات العهد، وكانت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية قد قدرت هذا الهدر في دراسة سابقة عرضتها على ملتقى الكويت للاستثمار الذي عقد في 2018/3/20 بنسبة 40٪ من الإنفاق الحكومي، ورغم مرور ما يقارب السنتين على هذه الدراسة لم نلمس أي مبادرات أو إجراءات فعلية من جانب الحكومة تهدف إلى وقف هذا الهدر، أو الحد منه. وبدلا من أن تعلن الوزيرة في مواجهة هذا العجز عن بذل جميع الجهود الممكنة من أجل معالجة أسبابه الحقيقية، وبدلا من أن تعلن التزامها ببرنامج إصلاح مالي حقيقي، نجدها تؤكد أن «الحكومة ستحارب» من أجل انتزاع موافقة مجلس الأمة على قانون الدين العام، الذي يهدف إلى تمويل العجز عن طريق الاستدانة من الخارج.

إن عجز الميزانية المتكرر يكشف عجز الحكومة عن التصدي لملفات الهدر والفساد، كما يكشف عجز الإدارة الاقتصادية وعدم قدرتها على تنفيذ إصلاح مالي واقتصادي حقيقي. وقد سبق للجمعية الاقتصادية الكويتية أن قدمت إلى متخذي القرار في الحكومة العشرات من التوصيات الهادفة إلى معالجة ضعف الإدارة الاقتصادية والتصدي لمسببات العجز في الميزانية، إلا أنها لم تلمس صدى يذكر لمثل هذه التوصيات، علما أن صندوق النقد الدولي قد قدر الفائض في الحساب الختامي عن السنة المالية لعام 2019/2018 بنحو 5,3 مليارات دينار بعد إضافة هذه العوائد. ولا بد من التأكيد في هذا الصدد أنه في حالة استمرار الإدارة المالية للدولة على نفس نهج الإنفاق العام المتبع حاليا، فإن هذا الفائض المقدر من قبل الصندوق سيتحول إلى عجز خلال السنوات القليلة المقبلة.

اشتروا 1,5 مليار سهم في الشركتين

الكويتيون ضخوا 156 مليون دينار في اكتتابي «البورصة» و«شمال الزور»

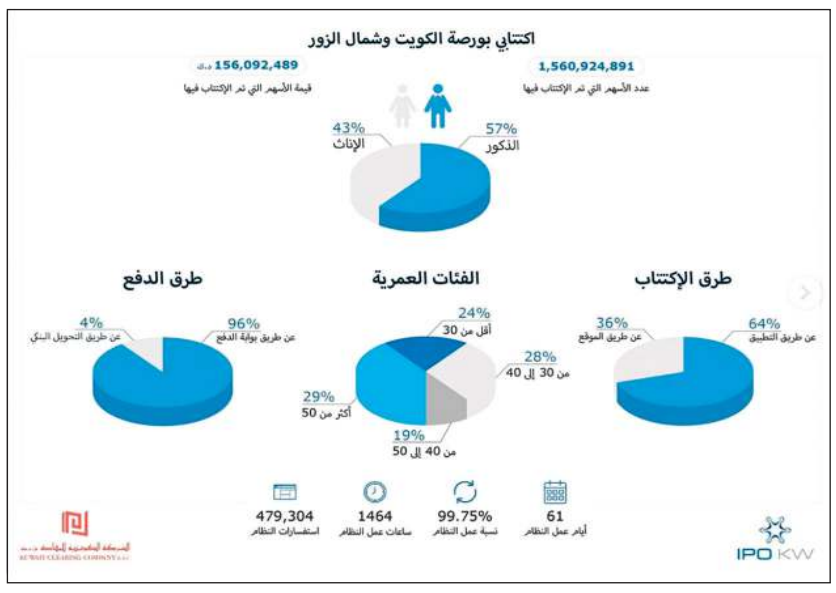

أحمد مغربي

كشفت الشركة الكويتية للمقاصة أن عدد الأسهم التي تم الاكتتاب فيها في شركتي بورصة الكويت وشركة شمال الزور بلغ 1,5 مليار سهم بقيمة 156 مليون دينار، واستحوذ الذكور على النسبة الأكبر في الاكتتاب، حيث شارك نحو 57٪ من الذكور في الاكتتاب بينما شاركت الإناث بنحو 43٪.

وقالت الشركة الكويتية للمقاصة في إحصائيات خاصة بعملية إدارة اكتتابي شركة شمال الزور وشركة بورصة الكويت والتي تمت عبر استخدام المنصة الرقمية والتطبيق الخاص بالهواتف الذكية «IPO KUWAIT»، والتي تعتبر إحدى خدمات الشركة الكويتية للمقاصة التي تسعى من خلالها لتطوير بيئة الاستثمار في سوق المال الكويتي، ان 64٪ من طريقة الاكتتاب تمت عبر التطبيق فيما بلغ نسبة المكتتبين عبر الموقع الالكتروني 36٪.

وحول طرق الدفع ذكرت «المقاصة» ان 96٪ تم عبر بوابة الدفع و4٪ عبر التحويل البنكي، وبلغت استفسارات النظام نحو 479,3 ألف استفسار.

وقالت المقاصة ان 29٪ من المكتتبين تبلغ أعمارهم أكثر من 50٪، فيما شارك نحو 28٪ ممن يتراوح أعمارهم بين 30 و 40 سنة، و24٪ لمن هم أقل من 30 سنة و19٪ لمن تتراوح أعمارهم بين 40 و 50 سنة.

وبلغ عدد أيام عمل النظام نحو 61 يوما ونسبة عمل النظام بلغت 99,75٪.

«الدراسات المصرفية» يستعد لتنظيم برنامج «إدارة التحديات الجديدة بإتقان»

البروفيسور جيم داود

أعلن المدير العام لمعهد الدراسات المصرفية د.يعقوب الرفاعي، عن أن المعهد سيعقد برنامجا تدريبيا بعنوان «إدارة التحديات الجديدة بإتقان: قيادة التغيير وإدارة الأداء»، وذلك يوم 8 مارس 2020 في فندق الجميرا، حيث سيحاضر في البرنامج البروفيسور جيم داود، كبير الزملاء ومدير تنفيذي في كلية هارفارد لإدارة الأعمال.

وقال الرفاعي إن البرنامج سيعقد برعاية رئيسية من بنك الكويت الوطني، وإنه موجه للمسؤولين والمديرين العاملين في جهات وقطاعات مختلفة، حيث ستتم مناقشة مفاهيم حديثة ومهمة في عالم الأعمال، والتي تؤثر وبشكل مباشر في العمل على الرفع من إنتاجية هذه القطاعات، مثل: تحقيق النجاح في عالم الأعمال اليوم يتطلب: إدارة وقيادة فعالين، حيث ستمكننا الإدارة الفعالة من استغلال نقاط القوة لدينا، ومن الاستفادة من نموذج العمل الخاص بنا، للحصول على أكبر فائدة ممكنة، كما ستمكننا القيادة الفعالة للعمل على الابتكار والتعلم وخلق طرق للازدهار في بيئة عمل متغيرة، وذلك من خلال استخدام نموذج عمل جديد.

وستتم مناقشة أربع حالات عملية من كلية هارفارد لإدارة الأعمال، لاكتشاف والتعرف على التحديات التي تواجهها المنظمات المعقدة والتي تعمل تحت ضغط شديد، وسيطلع المشاركون على أفضل الممارسات الفعالة للقيادة التنفيذية، وأهم عوامل تنفيذ الإستراتيجية بنجاح، ما يتيح لهم خلق تأثير إضافي للدور الذي يقومون فيه كقادة.

إعلان

جدول أعمال الاجتماع رقم (35)

للجمعية العامة غير العادية لمساهمي بنك برقان (ش.م.ك.ع)

يسر مجلس إدارة بنك برقان ش.م.ك.ع. دعوة المساهمين الكرام لحضور الاجتماع رقم (35) للجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك، وذلك في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الخميس الموافق 2020/2/13 بالطابق السادس والخمسون من برج كيبكو، الكائن بالشرق، شارع خالد بن الوليد، وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

الموافقة على تعديل المواد (16) و(17) و(18) من النظام الأساسي للبنك بشأن أعضاء مجلس الإدارة:

حيث انتهت تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية – الصادرة بموجب التعميم رقم (2/رب.رب أ/ 2019/446) بتاريخ 2019/9/10 – في شقها الخاص بتكوين مجلس الإدارة إلى أنه واعتباراً من 2020/6/30 يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن أحد عشر عضواً، يكون من بينهم أعضاء مستقلون تتوافر فيهم الشروط الواردة بتلك التعليمات، وبحيث لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن عضوين اثنين وذلك اعتباراً من 2020/6/30، وعلى أنه اعتباراً من 2022/6/30 يجب ألا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن أربعة أعضاء.

وحرصاً من مجلس الإدارة على تنفيذ تلك التعليمات فقد قرر دعوة الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك للانعقاد للموافقة على تعديل المواد (16) و(17) و(18) من النظام الأساسي للبنك وذلك على النحو التالي:

النص الحالي	النص المقترح
مادة (16) يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري. يجوز لكل مساهم سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم، ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلين في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة، إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة، ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة. ويكون لهؤلاء الممثلين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات، ويكون المساهم مسؤولاً عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودائنيها ومساهميها.	**مادة (16)** يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من أحد عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري. وألا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن أربعة أعضاء وبما لا يزيد عن نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة. واستثناء من ذلك، يجوز ألا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن عضوين اثنين بداية من تاريخ 2020/6/30 وعن أربعة أعضاء بداية من تاريخ 2022/6/30. مع مراعاة أحكام الحوكمة الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة المستقلين، يجوز لكل مساهم سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم، ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلين في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة، إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة، ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة. ويكون لهؤلاء الممثلين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات، ويكون المساهم مسؤولاً عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودائنيها ومساهميها.
مادة (17) يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات وفي نهاية هذه المدة يتجدد المجلس بأجمعه، ويجوز إعادة انتخاب العضو مرة أو أكثر.	**مادة (17)** يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
مادة (18) مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 32 لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، يجب أن تتوافر في من يرشح لعضوية مجلس الإدارة الشروط التالية: 1. أن يكون متمتعاً بأهلية التصرف. 2. ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية بعقوبة مقيدة للحرية أو في جريمة إفلاس بالتقصير أو التدليس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية بسبب مخالفته لأحكام قانون الشركات ما لم يكن قد رد إليه اعتباره. 3. فيما عدا أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إن وجدوا، يجب أن يكون مالكاً بصفة شخصية أو يكون الشخص الذي يمثله مالكاً لعدد من أسهم الشركة.	**مادة (18)** مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 32 لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، يجب أن تتوافر في من يرشح لعضوية مجلس الإدارة الشروط التالية: 1. أن يكون متمتعاً بأهلية التصرف. 2. ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية بعقوبة مقيدة للحرية أو في جريمة إفلاس بالتقصير أو التدليس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية بسبب مخالفته لأحكام قانون الشركات ما لم يكن قد رد إليه اعتباره. 3. يجب أن يكون مالكاً بصفة شخصية أو يكون الشخص الذي يمثله مالكاً لعدد من أسهم الشركة. 4. أن يستوفي الأعضاء المستقلون الشروط والمتطلبات الواردة بالتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بهذا الشأن. 5. أي شروط أخرى ترد في عقد التأسيس. وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أياً من الشروط المتقدمة أو غيرها من الشروط الواردة في قانون الشركات أو القوانين الأخرى زالت عنه صفة العضوية من تاريخ فقدان ذلك الشرط.

وذلك كله بعد أخذ موافقة الجهات المختصة.

مع تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

هذا وفي حال عدم توافر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة الاجتماع، سوف يعقد اجتماع ثان للجمعية العامة غير العادية في ذات المكان ولذات جدول الأعمال وذلك في تمام الساعة الواحدة من ظهر يوم الأحد الموافق 2020/2/23، وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني الذي سيكون صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر.

فيرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة لاستلام بطاقات الحضور.

والله ولي التوفيق.

رئيس مجلس الإدارة

بنك برقان
BURGAN BANK